الله تعالى العلم به اما بالكسب كوجوب تصديق النبي عليه السلام فهو من [illegible]
مع كسب بالنظر وترتيب المقدمات وقد لا يعرف [illegible] ابو حنيفة و ان صفاته تعالى باقية
ببقاء هو نفس تلك الصفة فيكون الذات مثلا عالما بالعلم بنفسه باقيا [illegible] بقائه
تعالى فالذات باقية بصفة البقاء وصفة البقاء باقية بنفسها وكذا الكلام في سائر الصفات
و انه لا يثبت المقابلة بين شيئين الا باشتراكهما في جميع الاوصاف [illegible] في الكفاية
شرح البداية اختلف اهل الكلام فيما يثبت به المماثلة قال الاشعري [illegible]
يسد احدهما مسد الاخر وينوب منابه وقالت المعتزلة المماثلة تثبت بالاشتراك في اخص
الاوصاف لان العلم منا له اوصاف ثلثة موجود عرض عام فالموجود اعم اوصافه والعرضية
اوسط اوصافه وكونه علما اخصها فهذه الطائفة ابت ان يصفوه تعالى بالعلم [illegible] لو وصف
تعالى بالعلم لوقعت المماثلة بينه تعالى وبيننا في العلم وقلنا نحن المماثلة تثبت بالاشتراك في جميع
الاوصاف لا باخص الاوصاف فعلمنا يوصف بانه موجود وعلم قديم هو واجب الوجود فما هو
الحادث جائز الوجود لا يماثل ما هو قديم واجب الوجود اقول فالمعتزلة هربوا عن اثبات صفات
الزائدة لامرين احدهما لزوم المماثلة بين الواجب والممكن فهم اتبعوا ابا هم ابن الصفاني و ثانيهما
لزوم تعدد القدماء فالفريقان اعني الاشاعرة والماتريدية اتفقا على لزوم المماثلة واختلفا
في بيانه فالاول يقول بان المماثلة انما يتحقق في غيرين يسد احدهما مسد الاخر وينوب منابه
والثاني يقول بان المماثلة انما يتحقق بالاشتراك في جميع الاوصاف فهذه فائدة يلزم حفظها ليفهم
مقاصد الفرق الثلث المماثلة وليأمن من الوقوع في الغلط وقلما يوجد التنصيص في كتب القوم و ان
المماثلة جنس يشتمل على انواعها وهي المشابهة والمضاهاة والمساواة واطلاق اسم الجنس على
كل نوع من انواعه جائز كذا ذكره صاحب العمدة في شرحه على العمدة المسمى بالاعتماد وهو
الموافق لما ذكره صاحب التبصرة قال صاحب العمدة في ذلك الشرح اعلم انا لا نقول كما يقول به
الاشعرية انه لا مماثلة الا بالمساواة من جميع الوجوه بل نقول يجوز ان يكون شيء مماثلا لشيء

مخالفا

وعرض وعلم وحادث وجائز وعلم الله تعالى يوصف بانه موجود

علم عدم

مخالفا له من وجه انتهى فيقول صاحب العمدة [illegible] تثبت بالاشتراك في جميع الاوصاف
حتى لو اختلفا في وصف لا تثبت المماثلة [illegible] غير صحيح سيما وقد قال في شرحه في بيان هذا القوم ثم
ان كان احدهما ينوب مناب [illegible] من جميع الوجوه كانا مثلين من جميع الوجوه ولو كان
[illegible] من وجه فهما مثلان من ذلك الوجه ثم قال والحاصل انه
يجوز ان يكون شيء مماثلا لشيء [illegible] من وجه ثم ذكر بعد اسطر مما نقلنا منه ان المماثلة جنس اه
وذكر في شرح العمدة المسمى بالاعتماد في بيان قوله وعندنا تثبت بالاشتراك في جميع الاوصاف عند البعض اهل
السنة والجماعة وهو الاشعري ومن تابعه يثبت المماثلة بالاشتراك بين شيئين في جميع الاوصاف
حتى لو اختلفا في وصف واحد لا تثبت المماثلة وان اشتركا في اوصاف كثيرة كالسواد والبياض فانهما
اذا اختلفا في [illegible] وهو قابض البصر في السواد وعدمه في البياض لا تثبت المماثلة بينهما وان
اشتركا في اوصاف كثيرة وهو كون كل واحد منهما موجودا وعرضا ولونا وحادثا الى غير ذلك انتهى
كلام الانتفاء ويرد عليه ان يعهد من المص في هذا المتن ان يطلق كلمة عندنا ويريد به الاشاعرة سيما
اذا كانت المادة مما يخالف فيه الفريقان الماتريدية والاشعرية و انه يؤول المتشابهات اجمالا ويفوض تفويضه
الى الله تعالى و ان حكم المتشابهات انقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار و ان القضاء والقدر
غير الارادة الازلية و انهم حكموا بكفر من يقول ان النبي يعلم الغيب و انه ليس كل مجتهد مصيبا والحق واحد
المسلك الثامن في مقالات الاشاعرة الواقعة تلك المقالات في مقابلة جمهور الماتريدية قالوا ان معرفة
الله تعالى وجب شرعا لا عقلا و انه لا يعرف الصانع بصفاته حق المعرفة و ان الله تعالى لو لم يبعث للناس
رسولا لم يجب للناس معرفة الله تعالى بعقولهم و ان الصفات الفعلية ليست بصفات حقيقية بل هو امور
اعتبارية فصفاته تعالى الذاتية فقط قديمات لا صفاته الفعلية و انه ليس من الصفات الفعلية قائما بذاته
تعالى و انه ليس شيء من الصفات متصفا بالوجوب و ان التكوين ليس عين المكون و انه ليس صفة التكوين
على تفاصيلها سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها باعتبار خاص فالتخليق هو صفة القدرة باعتبار
تعلقها بالخالق والترزيق هو صفة القدرة باعتبار تعلقها بايصال الرزق الى غير ذلك وانه كما يجوز تعلق

Copyright © King Saud University